

الزنا ومن في سب غيره فقال لست لا بيكر وابن الزانية
 وامة ميتة محصنة وطالب الابن حده حذ الفاذف و
 لا يطالب حذ الفاذف الميت الا من يقع القبح في نسبه
 بقذفه وان كان المذوف محصنا جان لابنه الكافر والعبد
 ان يطالب بلحده وليس للعبد ان يطالب بعوله بقذفه امة
 فان اقر بالفذف ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن قال للمري
 يا بنطلم حذ ومن قال للرجل يا ابن ماء السماء فلا يقبل حذ
 واذ نسبه للمخمة او خاله او زوج امة فليس بقاذف ومن
 وطئ وطئ حراما في غير ملكه لم تجده قاذف والملا عنده
 بولد لا يحذ قاذفها ومن قذف امة عبدا او كافر بالزنا او
 ذر مسلما بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافر او يا عيب
 عزه وان قال يا حمار او يا خنزير لم يعزر والتعزير اكثره
 تسعة وثلاثون سوطا واقه ثلث جلدات وقال ابو يوسف
 يبلغ التعزير حقة وسبعون سوطا فان رجم الامه ان يقيم
 للمضرب في التعزير الجسر فكل ذلك واشد الضرب التعزير ثم حذ
 الزنا ثم حذ الشرب ثم حذ الفذف ومن حذ الامه او عزه فاق
 فيه هديروا فاحذ المسلم في الفذف سقطت بشهادته وان تاب

وانخذ

حذ الكافر في الفذف ثم اسلم قبل شهادته ولذلك الفقد
 وقطاع الطوبى اذا سرق البالغ العاقل عشرة دراهم او ليك
 قيمة عشرة دراهم مضروبة كانت او غير مضروبة من حرز ولا شبهته
 ويجعل عليه القتل القطع والعبد والحرة في القطع سواء ويجزى القطع
 باخر مرة واحدة او بشهادة شاهدين واذا اشرك جماعة
 في سرقة واصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فقطعوا وان
 اصاب اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد نافعها كما
 في الاسلام كالحطب والغصب والمخيش والسكر والصيد
 وكذلك لا يقطع فيما يشرع اليه الفساد وكانوا كفرة الطبية
 واللبن والكم والطبخ والفاكمة على النخعة ولا في طيور الزينة
 الذي لم يحطوا ولا في الاشربة المطرية ولا في سرقة المصحف
 وان كان حلية ولا بالضليب الذهب ولا في المشطوخ والذود
 ولا قطع على سارق الصبي وان كان عليه حر ولا قطع في سرقة
 العبد الكبير ويقطع في سرقة العبد الصغير ولا يقطع في
 الدفاتر كلها الا في الدفاتر والخطاب ولا قطع في سرقة كلب ولا
 في يد ولا في ولا يطبل ولا ين ماير ويقطع في الساج الفناء
 والابوس والصنديل واذا اتخذ من الخشب اقوان او ابواب